

Distr.
GENERAL

A/49/290
S/1994/917
2 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص بيان صادر عن الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، عن السياسة المناهضة ليوغوسلافيا التي تنتهجها
جمهورية ألبانيا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عمتم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش

السفير

القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

بيان صادر عن الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في يوغوسلافيا في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤

تعرب الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية عن قلقها إزاء استمرار السياسة الألبانية المنصبة على التوسع الإقليمي والتدخل في الشؤون الخارجية والتحريض على الانفصال وإثارة حوادث حدودية على الحدود اليوغوسلافية الألبانية.

وأحدث مثال على هذه السياسة هو الرسالة التي وجهها مؤخرا سالي بيريشا، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى منتحل لقب رئيس "جمهورية كوسوفو" بمناسبة الدورة التي يعقدها التحالف الديمقراطي لكوسوفو. لقد وجد الرئيس بيريشا فرصة أخرى لتشجيع "جمهورية كوسوفو" التي لا وجود لها، علانية، ولدعوة الانفصاليين الألبانيين إلى مواصلة خدمة أهداف ألبانيا العظمى على "الأراضي الألبانية". وقد أعلن بهذه الطريقة، مرة أخرى، ادعاءات إقليمية، وهاجم الحدود الدستورية والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتأكدت أيضا طموحات إقامة ألبانيا العظمى في البيان الذي أصدره مؤخرا الرئيس بيريشا عن تيرانا، والذي قال فيه، متكلمًا عن الألبانيين خارج ألبانيا، إن "السبعة ملايين ألباني هم امتداد إثني وجغرافي وشعب واحد متلاصق على أراضيهم". وإن هذا لدليل بليغ على أن القيادة الألبانية تتجاهل بوضوح المواقف التي تحظى بقبول عام من المجتمع الدولي والتي تتمثل في أن مقاطعة كوسوفو وميتوهيا، المتمتعة بالحكم الذاتي، هي جزء لا يتجزأ من جمهورية صربيا ومن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتمثل هذه المواقف التي تنتهجها جمهورية ألبانيا انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ البلاغ الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق باريس.

وتمويها لهذه السياسة التي تسبب قلقا متزايدا في البلقان وأوروبا، يلحق الرئيس بيريشا اتهامات ضد صربيا ويوغوسلافيا والبلدان المجاورة الأخرى لألبانيا.

وتشكل هذه الرسائل والبيانات المماثلة لها، الصادرة عن الشخصيات القيادية في ألبانيا، أساسا تقوم عليه سياسة الإثارة المستمرة للحوادث على الحدود اليوغوسلافية الألبانية، مع ما يرافقها من تزايد لا ينقطع في محاولات إرسال مسلحين ومجموعات إرهابية يتسللون من ألبانيا إلى يوغوسلافيا. والسلطات الألبانية مسؤولة وحدها، أيضا عن آخر حادث حدودي مأساوي وقع في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ في منطقة نقطة الأمن الحدودية في ليكين. فقد تسلل، في هذه المناسبة، شخصان مسلحان ودخلا إلى يوغوسلافيا من ألبانيا بصورة غير قانونية، وفتحوا النيران عندما وصلا إلى مسافة ٣٠٠ كيلومتر في عمق الأراضي اليوغوسلافية، على دورية حدودية يوغوسلافية. وقد ردت الدورية اليوغوسلافية على النار بالنار، دفاعا عن النفس ووفقا للقواعد المتبعة في الخدمة الحدودية، ففقد الإرهابيان حياتهما. ويظهر هذا الحادث،

وعدد كبير آخر من الحوادث الحدودية، أن ألبانيا لا تلتزم بالمعايير الدولية المتعلقة باحترام الحدود بين الدول، فضلا عن التعهدات التي التزمت بها في آخر اجتماع عقدته، في بلغراد، في حزيران/يونيه، اللجنة الرئيسية المشتركة لحوادث الحدود.

وتعرب الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية عن قلق خاص لأن سالي بيريشا، رئيس جمهورية ألبانيا، قد وعد بتقديم المساعدة باستمرار إلى الانفصاليين الألبان في سياستهم التي يبغون منها زعزعة استقرار كوسوفو وميتوهيا وفصلهما عن صربيا ويوغوسلافيا. وتحمل حكومة ألبانيا مسؤولية كاملة عن عواقب هذه السياسة غير المقبولة التي تعرض السلم للخطر.

وتدعو الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية الجانب الألباني، في هذه المناسبة أيضا، إلى الكف عن حفز النزعة الانفصالية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا. فهذه السياسة تهدد السلم والأمن في البلقان كما أنها لا يمكن أن تعود بأي فوائد على الشعب الألباني.

ويكرر الجانب اليوغوسلافي استعدادَه لفتح حوار سياسي مع ألبانيا من أجل تخفيف حدة التوترات القائمة في علاقتهما المتبادلة وتمهيد الطريق لتطبيعها.
